### قطاع الصناعات التحويلية العالمي يقع تحت وطأة ضغوط شديدة

# «البنك الوطني»: بيانات مؤشر مديري المشتريات الأمريكي والأوروبي مخيبة للآمال

البورصة الأمريكية

## ■ سقوط حر لعائدات سندات الخزينة الرئيسية في جميع أنحاء أوروبا
## ■ رئيس جديد للبنك المركزي الأوروبي يميل إلى تبني سياسات تيسيرية

أوضح تقرير بنك الكويت الوطني الأسبوعي أن الأنشطة التصنيعية انكمشت في كافة انحاء العالم في يونيو حيث اشارت قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى تراجعه دون مستوى 50 نقطة. وانخفض مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادر عن IHS Markit وجهات اخرى إلى ادنى مستوياته المسجلة منذ سبعة أعوام إلى أن بلغ 49.4. وشهدت بعض الدول مثل المملكة المتحدة والصين وكوريا الجنوبية والمكسيك وألمانيا انكماش القطاع الصناعي. كما سجل قطاع الصناعات التحويلية في الاتحاد الأوروبي أيضاً أداءً سلبياً، في حين تراجع القطاع الأمريكي إلى ادنى مستوياته منذ ثلاثة أعوام. في ذات الوقت، انخفض مؤشر تانكان الياباني للشركات التصنيعية الكبيرة إلى ادنى مستوياته المسجلة منذ العام 2016 بما يعكس مدى التباطؤ في كبرى الدول الاسيوية في مجال التصدير . ولا يختلف الوضع عن ذلك في السوق الموحدة، حيث شهدت غالبية الشركات التصنيعية في أوروبا، باستثناء فرنسا تراجع انتاجها. ويبدو ان الآثار السلبية الناجمة عن الحرب التجارية قد اتسع نطاقها ليشمل معظم القارات.

وبالانتقال إلى سوق السندات، كان السقوط الحر لمعظم عوائد سندات الخزينة الرئيسية في كافة انحاء أوروبا محور اهتمام الأسواق المالية خلال الأسبوع الماضي. حيث تراجع عائد السندات الألمانية لأجل 10 سنوات إلى مستوى قياسي جديد بلغ 0.405- في المئة والتي تعد اقل من معدل ودائع البنك المركزي الأوروبي البالغ 0.4- في المئة، بينما انخفضت عائدات السندات الحكومية الإيطالية إلى ادنى مستوياتها في عام على الأقل. كما انخفض العائد على السندات الحكومية البريطانية لأجل عشر سنوات إلى 0.66 في المئة، أي اقل من أسعار فائدة بنك إنجلترا عند مستوى 0.75 في المئة. من جهة أخرى، ارتفعت عوائد سندات الخزينة الأمريكية بعد صدور تقرير الوظائف. وساهم الفرق بين العائدات الأمريكية والأوروبية في دفع الدولار إلى الارتفاع. حيث ارتفع مؤشر الدولار بنسبة 0.93 في المئة مقابل سلة من العملات خلال تعاملات الأسبوع الماضي.

### ارتفاع الدولار على خلفية تقرير الوظائف واستمرار توقعات خفض الفائدة

لا تزال رواتب الوظائف غير الزراعية تسجل افضل اداء على مستوى اقتصاد الولايات المتحدة في حين تعتبر البيانات الاقتصادية الأخرى مخيبة للآمال نظراً لأدائها السلبي. ونجح الاقتصاد الأمريكي الشهر الماضي في إضافة 22.4000 وظيفة مقابل 72.000 في مايو. وعلى الرغم من العدد الجيد للوظائف التي تمت اضافتها في يونيو، إلا ان معدل نمو الوظائف بلغ 172.000 في النصف الأول من العام مقارنة بمتوسط بلغ 223.000 في العام الماضي. اما على صعيد الرواتب، استقر معدل نمو الأجور عند مستوى 3.1 في المئة على أساس سنوي فيما يعتبر ادنى بكثير من اعلى مستوياتها المسجلة خلال 10 اعوام البالغة 3.4 في المئة التي تم تسجيلها في بداية العام. من جهة أخرى، ارتفع معدل البطالة بنسبة 0.1 في المئة وصولا إلى 3.7 في المئة مقابل 3.6 في المئة. وتمكنت مرونة سوق العمل من موازنة بعض المخاوف بشأن القوة النسبية للاقتصاد الأمريكي مثل تراجع انشطة قطاع الصناعات التحويلية وتراجع معدلات التضخم دون المستوى المستهدف. من جانب آخر، ارتفع الدولار بعد صدور تقرير الوظائف من 96.846 إلى اعلى مستوياته في اسبوعين ونصف وصولا إلى 97.443 وارتفع العائد على سندات الخزينة لأجل 10 سنوات في حدود 8.4 نقاط اساس تقريبا وصولا إلى 2.033 في المئة. إلا انه على الرغم من ذلك، لا تزال الأسواق تتوقع خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أسعار الفائدة بنسبة 0.25 في المئة في يوليو.

### مؤشر مديري المشتريات الأمريكي يشير إلى ضعف آفاق النمو

أظهرت البيانات الصادرة عن معهد إدارة التوريدات (ISM) تراجع النشاط التصنيعي في الولايات المتحدة إلى ادنى مستوياته منذ ثلاثة أعوام تقريباً الشهر الماضي مسجلاً التراجع الثالث على التوالي لذلك القطاع. حيث خسر المؤشر 0.4 نقطة من قيمته إلى ان وصل إلى 51.7 متأثراً بالمخزون والأسعار المدفوعة، والتي تراجعت حالياً دون نقطة التعادل البالغة 50 نقطة في ظل تراجع مؤشر المخزون إلى 49.1 من 50.1 وانخفاض مؤشر الأسعار المدفوعة إلى 47.9 من 53.2. وبالمقارنة بالعام الماضي، كان مؤشر الأسعار المدفوعة عند مستوى 79.5 نقطة.

وعلى عكس الأداء الذي منيت به بعض مؤشرات مديري المشتريات التصنيعية الإقليمية، نجح مؤشر مديري مشتريات القطاع الصناعي الصادر عن معهد إدارة التوريدات من تجنب التراجع دون حد 50 نقطة. إلا انه على الرغم من ذلك، تشير الإحصاءات الاقتصادية إلى مرور قطاع الصناعات التحويلية بحالة من الركود يشبه في حدته التراجع الذي شهده من قبل في العام 2015 واوائل العام 2016. والذي يعد تباطؤا ملحوظا مقارنة بالتحسن الملحوظ الذي شهدناه في العام 2017 واوائل العام 2018. كما كان لهذا التراجع بعض الآثار غير المرغوب فيها على الصناعات الأخرى. فعلى سبيل المثال، تشير البيانات الصناعية إلى ان شحنات نقل البضائع اخذت في الارتفاع بوتيرة مضاعفة في النصف الأول من العام 2018 إلا انها تتراجع حاليا على أساس سنوي.

وعلى صعيد الرسوم الجمركية، قام الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بتعليق تهديداته الجمركية تجاه الصين والمكسيك، حيث وافق على إجراء المزيد من المحادثات التجارية مع الصين بدلاً من فرض ضرائب على واردات صينية بقيمة 300 مليار دولار. إلى جانب ذلك، قام بتأجيل فرض رسوم جمركية بنسبة 25 في المئة على كافة الواردات المكسيكية والتي كان قد هدد بفرضها في مايو. إلا ان تلك التهديدات ما زالت تلوح في الأفق وتجبر العديد من المصنعين على إعادة التفكير في سلاسل التوريدات الخاصة بهم. ويوم الاربعاء الماضي، وجه الرئيس انتباهه تجاه أوروبا متهماً إياها بالتلاعب في العملة. بالإضافة إلى ذلك، دخلت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي في خلاف حول الدعم المقدم لشركة إيرباص (في الاتحاد الأوروبي) وشركة بوينج (في الولايات المتحدة) والذي يمتد منذ 15 عاما. وخلال الأسبوع الماضي، كلفت الإدارة الأمريكية الضغط على أوروبا من خلال التهديد بفرض رسوم جمركية على سلع إضافية بقيمة 4 مليار دولار من واردات الاتحاد الاوروبي. ويبدو أن نبرة الحرب التجارية ما تزال قائمة بما قد يزيد من الضغوط القائمة بالفعل على قطاع الصناعات التحويلية.

اما بالنسبة لأكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، فقد تراجع أداء قطاع الخدمات أكثر من المتوقع في يونيو، مسجلا ادنى مستوياته منذ حوالي عامين. حيث تراجع مؤشر قطاع الخدمات إلى 55.1 في يونيو مقابل 56.9 في مايو على خلفية الانخفاض في الطلبيات الجديدة والتوظيف. أما فيما يتعلق بالمكونات الفرعية، انخفض مؤشر الطلبيات الجديدة إلى 55.8 من 58.6 وسجل مؤشر التوظيف تراجعا هامشيا إلى 55.0 نقطة من 58.1 نقطة، حيث يعمل بالقطاع أكثر من 80 في المئة من القوى العاملة في الولايات المتحدة ويعد من أكثر العوامل الهامة لقوة الاقتصاد الأمريكي. وعلى الرغم من مواصلة القطاع نموه بمعدل جيد، إلا أن معدل النمو تراجع هذا العام. حيث أثرت الرسوم الجمركية سلبا على المصنعين، ويبدو أن بعض من ذلك الضعف بدأ يتسرب إلى قطاع الخدمات. ويشير الاتساق العام الذي شمل ضعف بيانات مؤشر مديري المشتريات عبر القطاعات المختلفة وتراجع التضخم دون المستوى المستهدف وتباطؤ النمو العالمي وانعكاس منحنى العائد على السندات واستمرار الحرب التجارية إلى إمكانية تمهيد الطريق لمسؤولي السياسات النقدية في الولايات المتحدة لخفض أسعار الفائدة. وتشير العقود الآجلة للاموال الفدرالية إلى وجود فرصة بنسبة 100 في المئة لخفض أسعار الفائدة بواقع 25 نقطة اساس في 31 يوليو.

### ضعف المؤشرات الاقتصادية البريطانية على كافة الاصعدة

اشارت القراءتين السابقتين إلى انكماش قطاع الصناعات التحويلية في المملكة المتحدة. حيث أظهرت أحدث البيانات الصادرة عن شهر يونيو تراجع مؤشر مديري المشتريات الصناعي العالمي IHS Markit إلى 48 فيما يعد ادنى مستوياته منذ اكثر من ستة أعوام. أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية، فقد شهدت تراجعا حاداً على صعيدي الإنتاج والطلبيات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، انخفضت طلبيات التصدير الجديدة للشهر الثالث على التوالي. كما تراجعت معدلات ثقة الأعمال أيضاً مسجلة ثالث أدنى مستوياتها منذ بداية تسجيل أداء المؤشر. ويتسق أداء مؤشر الصناعات التحويلية مع الاستطلاع ربع السنوي الصادر عن غرف التجارة البريطانية، والذي اشار إلى أن مبيعات المصانع سجلت أبطأ وتيرة نمو منذ سبعة أعوام خلال الفترة الممتدة ما بين أبريل ويونيو. وعلى الرغم من قتامة النتائج بصفة عامة، إلا أن هناك بصيص من الأمل في مسح مؤشر مديري المشتريات، حيث تشير التوقعات إلى أن حوالي 44 في المئة من الشركات تتوقع ارتفاع إنتاجها خلال عام واحد، في حين توقعت 14 في المئة فقط تراجع معدلات الإنتاج.

وبالنسبة للقطاعات الرئيسية المهيمنة على اقتصاد المملكة المتحدة، تراجع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات مقترباً من المنطقة السلبية حيث انخفض من 51 إلى 50.2. وبعد الركود الذي شهده قطاع الخدمات على مدار الشهر الماضي ضمن أسوأ أداء شهده القطاع منذ العقد الماضي وياتي في أعقاب الانخفاض الحاد على صعيد قطاعي التصنيع والبناء. حيث انخفض المؤشر المركب الذي يشمل قطاعي البناء والصناعات التحويلية إلى 49.7 من 50.9، بما يشير إلى التراجع الإجمالي لنشاط القطاع الخاص للمرة الأولى منذ ما يقارب حوالي ثلاثة أعوام. كما تعثر نشاط البناء، وتراجع مؤشره من 49.3 إلى 43.1، فيما يعد اضعف قراءة للمؤشر منذ العام 2009. وتشير توقعات النمو الإجمالي وفقاً لمؤشرات مديري المشتريات إلى ضعف شديد على خلفية العلاقة الترابطية القوية التي تربط ما بين مؤشر مديري المشتريات وآفاق النمو المستقبلي. ووفقا للشركة المسؤولة عن توفير بيانات مؤشر مديري المشتريات الصادر عن IHS Market، يشير مؤشر مديري المشتريات المركب في الربع الثاني إلى انخفاض بنسبة 0.1 في المئة على اساس ربع سنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي. حيث بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي لشهر مايو 0.4 في المئة على اساس شهري، لذا فان الوصول إلى مرحلة الركود قد يكون قاب قوسين أو أدنى، علما بان ضعف النمو العالمي، إلى جانب حالة عدم اليقين بشان انفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي وضعف بيانات الاقتصاد البريطاني وظهور بعض الضغوط التضخمية تعتبر جميعها من العوامل الداعمة لإبقاء بنك إنجلترا على أسعار الفائدة عند مستوياتها الحالية.

أما على صعيد العملات الأجنبية، واصل الجنيه الإسترليني مساره الهبوطي متراجعا نحو مستوى الدعم القوي البالغ 1.2500 وكان الأسوأ أداءً في سوق العملات. هذا ويعزى الزخم السلبي الذي شهده الجنيه الإسترليني إلى صدور بعض من أكثر البيانات غير المرضية منذ العام 2011 بما يمثل تحولا حادا في اداء الاقتصاد البريطاني بعد النمو الذي سجله بنسبة 0.5 في المئة في الربع الأول من العام، واشارت البيانات الصادرة عن أحدث استطلاعات مؤشر مديري المشتريات إلى أن الاقتصاد البريطاني قد تقلص في الربع الثاني وأن المخاوف المتعلقة بانفصال المملكة المتحدة عن الاتحاد الأوروبي بدون صفقة تؤثر سلبا على الأفق الاقتصادية بما دفع الجنيه الإسترليني إلى الانخفاض بنسبة 1.32 في المئة مقابل الدولار الأمريكي الأسبوع الماضي.

وانبع اليورو نفس مسار الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأمريكي على مدار جلسات التداول الخمس الماضية وتراجع على خلفية تزايد التوقعات بشأن اتباع البنك المركزي الأوروبي سياسات تيسيريه. وساهم ترشيح كريستين لاجارد لرئاسة البنك المركزي الأوروبي في تعزيز توقعات السوق تجاه اتباع المركزي الأوروبي لسياسات نقدية اقل تشددا. كما يساهم ايضا في توضيح أسباب عدم تزايد ضعف الدولار الأمريكي في ضوء التوقعات المساندة لتغيير موقف الاحتياطي الفيدرالي نحو اتباع سياسة تيسيريه من خلال خفض أسعار الفائدة. هذا وقد فقدت العملة الموحدة 1.24 في المئة من قيمتها مقابل الدولار.

### الاحتياطي الأسترالي يفي بوعده

قام البنك المركزي الأسترالي الأسبوع الماضي بخفض سعر الفائدة النقدي بنسبة 0.25 في المئة كما كان متوقعاً لتصل بذلك إلى 1.00 في المئة فيما يعد مستوى قياسي جديد. وجاءت تلك الخطوة في اعقاب خفض اسعار الفائدة من 1.50 في المئة إلى 1.25 في المئة في 4 يونيو، والتي كانت أولى خطوات خفض سعر الفائدة النقدية منذ ما يقارب حوالي ثلاثة اعوام. ويعود آخر خفض لأسعار الفائدة النقدية للعام 2012 وتم خلال شهرين متتاليين من ذلك العام في استجابة للمخاوف العالمية والأزمة المالية الأوروبية. وكانت خطوة خفض اسعار الفائدة متوقعة على نطاق واسع بما يوضح بالتالي سبب ارتفاع الدولار الاسترالي مقابل الدولار الأمريكي بنحو 40 نقطة اساس بعد اعلان خفض اسعار الفائدة. وصرح الاحتياطي الأسترالي ان «تيسير السياسة النقدية سيدعم نمو العمالة ويوفر ثقة اكبر في ان التضخم سيكون متسقا مع الهدف على المدى المتوسط». من جهة أخرى، اشار المسؤولون إلى انهم «سيواصلون متابعة تطورات سوق العمل عن كثب وتعديل السياسة النقدية إذا لزم الأمر لدعم النمو الاقتصادي المستدام». ويوحي استخدام كلمة «إذا لزم الأمر» بأن البنك المركزي ليس في عجلة من أمره لخفض أسعار الفائدة مجددا ما لم يثبت الموقف الاقتصادي أنه أكثر هشاشة من المتوقع. إلا انه على الرغم من ذلك، يظل المجال مفتوحا امام المزيد من الخطوات التيسيرية كما يشير الخفض الشديد لسعر الفائدة النقدي بمقدار 0.50- في المئة إلى مخاوف هامشة تجاه آفاق النمو.

### انكماش قطاع الصناعات التحويلية في الصين

تعرض قطاع الصناعات التحويلية الصيني للمزيد من الضغوط في يونيو بعد الأداء السلبي للمؤشرات التصنيعية. حيث تراجع اداء مؤشر مديري المشتريات الصادر عن مكتب الإحصاء الوطني الصيني على مدى الشهرين الماضيين وبلغ 49.4. كما تراجع أداء مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات من Caixin للمرة الثانية هذا العام وبلغ هو الآخر 49.4. علما بأن أي قراءة للمؤشر اقل من مستوى 50 نقطة تشير إلى انكماش القطاع آنف الذكر. واشارت أحدث التقارير الصادرة عن Caixin إلى تراجع انتاج الصناعات التحويلية للمرة الأولى في خمسة أشهر مع توجيه الشركات اصابع اللوم تجاه التوترات التجارية التي تسببت في اضعاف المعنويات. كما تراجعت الطلبيات الجديدة لأول مرة منذ يناير وانخفض الطلب على الصادرات أيضا.

أما على الجبهة السياسية، فمن المقرر استئناف المحادثات التجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتان على مستوى العالم بعد النتائج الإيجابية التي شهدتها قمة مجموعة العشرين. وقد يساهم ذلك في دعم معنويات إنشطة الأعمال إلى حد ما، إلا أن مشاعر عدم اليقين ما زالت قائمة نظرا لعدم حل القضايا الأساسية التي دفعت إلى تصاعد خطاب الحرب التجارية. وبصفة عامة، بدأ قطاع الصناعات التحويلية الذي يمثل 30 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للصين في الانكماش، هذا إلى جانب تباطؤ قطاع الخدمات هامشيا، كما أن معدلات النمو تعد منخفضة نسبيا مقارنة بالمعايير التاريخية وحتى الآن لا يلوح في الأفق حل للنزاع التجاري القائم بين الجهتين. ومن هذا المنطلق، قد يقدم صانعي السياسة في بكين على تيسير السياسات النقدية والمالية لدعم النمو المستقبلي.

### الأسهم

ارتفعت مؤشرات الأسهم الرئيسية الثلاثة في الولايات المتحدة إلى مستويات قياسية جديدة في الأسبوع الماضي بفضل تزايد التوقعات المساندة لتوجه المركزي الأمريكي لتبني سياسة نقدية اكثر تيسيرا في ظل الكم الهائل من البيانات الدالة على تباطؤ الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، لعبت الهدنة التجارية الأخيرة بين الولايات المتحدة والصين دورا إيجابيا. وارتفع مؤشر داوجونز ومؤشر ستاندرد اند بورز 500 بنسبة 2.28 في المئة و 2.24 في المئة على التوالي في جلسات التداول الخمس الماضية.

### السلع

شهدت أسعار النفط تراجعاً شديداً خلال الأسبوع الماضي متجاهلة تمديد الأوبك اتفاقية خفض الإنتاج لمدة تسعة اشهر إضافية حتى مارس 2020. ويبدو أن آفاق نمو الاقتصاد العالمي كان لها تأثيرا اكبر من تقليص مستويات العرض. حيث تراجع سعر مزيج خام برنت بشدة إلى 62.19 دولار فيما يعد أدنى مستوياته منذ 11 فبراير. وعلى مدار الأسبوع، تراجع سعر مزيج خام برنت بنسبة 6 في المئة.

# «بيتك-البحرين» يقدم خططاً في استثمار الصكوك وتمويل لومبارد لعملائه

تماشيًا مع استراتيجيته لتزويد العملاء بحلول وخدمات مبتكرة في إدارة الثروات، يستمر قسم إدارة الثروات في بيت التمويل الكويتي- البحرين «بيتك-البحرين» بزيادة مجموعة منتجاته وخدماته المقدمة إلى الأفراد ذوي الملاءة المالية لدى البنك.

وقال عبدالرزاق جواهري، المدير التنفيذي للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات في «بيتك- البحرين» ان قسم إدارة الثروات لدى البنك يقدم أيضا مجموعة من الصكوك للمستثمرين، مما يتيح لهم الفرصة للحصول على دخل ثابت متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وسيسمح ذلك للمستثمرين بتنويع محفظتهم وتحقيق دخل متواصل في نفس الوقت. ويتم تعزيز ذلك بشكل أكبر من خلال إطلاق نظام تمويل الهامش الذي يرفع عوائد المستثمرين بشكل كبير. ويمكن للمستثمرين الآن تمويل استثماراتهم في الصكوك السيادية القابلة للتسييل التي تمكنهم من زيادة عائداتهم.

وأعلن قسم إدارة الثروات لدى «بيتك-البحرين» مؤخرًا عن طرح منتجات تمويل لومبارد. وتمكن هذه المنتجات المستثمرين ذوي الملاءة المالية من الحصول على سيولة قصيرة الأجل مقابل استثماراتهم الحالية دون الحاجة إلى تصفية محافظهم الاستثمارية. وبإمكان

راشد الخان

عبدالرزاق جواهري

العملاء الحصول على تمويلات بضمان ودائعهم أو محفظة الصكوك بمعدلات تمويل تنافسية مع شروط سداد مريحة. وهذا من شانه أن يوفر للعملاء سيولة نقدية عند الحاجة دون الاضطرار لتصفية أو تسييل ودائعهم أو محافظهم الاستثمارية.

وأضاف جواهري: «سعينا جاهدين منذ انطلاق قسم إدارة الثروات بالبنك منذ أكثر من 3 سنوات لتزويد عملائنا بخدمات متميزة عالمية المستوى. وقد أثبتنا وحققنا نجاحًا واضحًا في دعم عملائنا من خلال تزويدهم بأحدث الخدمات المصرفية وتمكينهم من تحقيق أهدافهم المالية. ويأتي تقديم تمويل الهامش للصكوك وتمويل لومبارد كجزء من مجموعة من المنتجات والخدمات المرنة التي عمل على تطويرها «بيتك-البحرين» لتتناسب مع مختلف الاحتياجات والمتطلبات الاستثمارية لعملائنا».

من جانبه، قال راشد الخان، رئيس قسم إدارة الثروات: «إن تمويل لومبارد هو خدمة مقدمة لتلبية حاجة الأسواق، يقدمها مدراء الثروات على المستوى العالمي. ويمكن لعملائنا الآن الحصول على تسهيلات قصيرة الأجل دون التأثير على هيكلة اصولهم واستراتيجيتهم للاستثمار على المدى الطويل، وبالإضافة إلى الحصول على السيولة مع الاستمرار في الاستفادة من ارتفاع القيمة الرأسمالية لاستثماراتهم والتدفقات النقدية لأوراقهم المالية. تحاول باستمرار تلبية احتياجات المستثمرين وتحقيق توقعاتهم ومتطلباتهم مع الحفاظ على مستوى ممتاز في خدمة العملاء».

واضاف الخان أن البنك ملتزم أيضًا بدوره الرائد في التنمية والنهوض بقطاع التمويل الإسلامي المحلي من خلال إطلاق مجموعة من المنتجات والخدمات المتخصصة، والتي تشمل العروض المقدمة من إدارة الثروات لدى «بيتك-البحرين».

ويوفر «بيتك-البحرين» مجموعة كاملة من حلول إدارة الثروات، بما في ذلك الحسابات الجارية وحسابات التوفير وحسابات المضاربة المقيدة وغير المقيدة، وحسابات الوكالة والمرابحة الدولية والصكوك التي تتسم بالمرونة والتنوع وتساهم في تحقيق مختلف متطلبات العملاء في سبيل تحقيق أهدافهم الاستثمارية.

# «أدكورب» توقع اتفاقية شراكة مع «ساندز كابيتال» لتقديم صناديق مالية حصرية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية

أعلنت شركة أدكورب المحدودة «أدكورب»، الشركة المالية الإسلامية الأوحد المرخصة من سوق أبوظبي العالمي (الفئة الخامسة)، عن إبرام اتفاقية شراكة جديدة مع شركة ساندز كابيتال مانجمنت «ساندز كابيتال»، الشركة المستقلة الرائدة لإدارة الاستثمار وتتخذ من الولايات المتحدة الأمريكية مقرًا لها. وسيتعاون الطرفان في إطار الاتفاقية لتقديم محافظ وصناديق مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وستتولى «ساندز كابيتال» دور مستشار المنتجات الحصرية المقدمة لعملاء شركة «أدكورب».

وسيلبي هذا التعاون بين الجانبين الطلب المتنامي على المنتجات المالية والحلول المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء في المنطقة أو خارجها. وقد قدرت أبحاث وكالة «توسون رويترز» في وقت سابق بأن نمو الصناديق الإسلامية عالميا يقترب من الوصول إلى ثلاثة أضعاف في الحجم، وذلك من قيمة إجمالية تبلغ 110 مليار دولار في عام 2017 لتصل إلى نحو 325 مليار دولار بحلول عام 2023، وذلك في إطار النمو المتواصل للأصول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية بالمجمل. ومن المرتقب أن تلعب دول مجلس التعاون الخليجي دورا رئيسا في دفع عجلة هذا النمو. وبالنظر إلى أركان النمو الجذابة هذه، فإن الشراكة بين «أدكورب» وشركة «ساندز كابيتال» ستمكن عملاء الأولى من الاستفادة من إمكانات «ساندز كابيتال» العالمية في إدارة الاستثمار وإرثها الراسخ من الأداء الاستثنائي.

وبهذه المناسبة، قال، محمد الخاجة الرئيس التنفيذي لشركة «أدكورب»: «يسعدنا الإعلان عن أحدث خطواتنا ضمن خطط «أدكورب» لتقديم منتجات مالية مبتكرة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتجمع هذه الاتفاقية الطموحة بين قدرة «أدكورب» الكبيرة على الوصول إلى سوق إدارة الأصول الإسلامية المتنامي عبر مقرها في سوق أبوظبي العالمي، مع سجل «ساندز كابيتال» الناجح في تحقيق عائدات مجزية. وستتمكن معا من إرساء إمكانات وقدرات رفيعة لتقديم منتجات ومحافظ تلبي الطلب المتنامي على المنتجات المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في شتى أرجاء العالم».

ومن جانبه أشار فرانك ساندز، الرئيس التنفيذي للاستثمار والرئيس التنفيذي لشركة «ساندز كابيتال»: «يسعدنا إبرام هذه الشراكة مع شركة «أدكورب» في إطار استراتيجيات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك بهدف التكامل مع قوة العلامة التجارية لشركة «أدكورب» وتعزيز حضورها الإقليمي بتركيزنا المتواصل على أبحاث الاستثمار في ميادين عمل رائدة وآخذة في النمو».

وتمثل هذه الشراكة أحدث الإضافات على خطط النمو الطموحة والمتواصلة لشركة «أدكورب» عقب تأسيسها في عام 2017 بدعم عدد من الشركات الاستثمارية البارزة بما في ذلك مجموعة أبوظبي المالية؛ ومجموعة جي إف أتش المالية؛ وكابيتال للاستثمارات؛ وشعاع كابيتال. تحرص «أدكورب» على تقديم حلول مالية مبتكرة ومربحة ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لعملائها. وباعتبارها أول مؤسسة مالية إسلامية تنطلق ضمن سوق أبوظبي العالمي، تتمتع «أدكورب» بمكانة متميزة لاغتنام إمكانات سوق أبوظبي العالمي بوصفه مركزا ماليا جذابا يغطي أسواق العالم، ويمتلك آفاقا واعدة للغاية من النمو، لا سيما إمكانات النمو الهائلة في قطاع التمويل الإسلامي.